الآثار الاجتماعية لتصويت مجلس النواب العراقي على سلة القوانين الثلاثة

"انقسامات وتحديات مجتمعية"

أ.م. د. مصطفى سوادي جاسم

00964- 7710122232
Alfaidcenter2011@gmail.com
العراق - بغداد - الكرادة

في 21 كانون الثاني 2025، أقرّ مجلس النواب العراقي ثلاثة قوانين جدلية دفعة واحدة، وهي: قانون الأحوال الشخصية، وقانون العفو العام، وقانون إعادة العقارات إلى أصحابها، وجاء هذا الإقرار بعد خلافات امتدت لأشهر بين الكتل السياسية، مما أثار موجة من الاستنكار والاعتراضات داخل الأوساط الشعبية والسياسية، والاجتماعية.

قانون الأحوال الشخصية: يهدف التعديل على قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 إلى تمكين المواطنين المسلمين من أتباع المذهب الشيعي من تطبيق أحكام مذهبهم في معاملاتهم واحوالهم الشخصية، ولاقى هذا التعديل اعتراضات من بعض القوى السنية وبعض منظمات المجتمع المدني.

قانون العفو العام: يمنح هذا القانون عفواً عاماً عن بعض او كثير من الجرائم الجنائية، بما فيها جرائم الإرهاب والتي من المقرر إعادة النظر في محاكماتها واعادتها من جديد، فضلا عن الفساد المالي والإداري والذي سمح القانون بالعفو عن المدانين به بعد ارجاع الأموال المختلسة، وأثار القانون جدلاً واسعاً، حيث عدّهُ البعض فرصة للمصالحة الوطنية، بينما عدّهُ آخرون أنه استهانة بكل الدماء التي سقطت من أجل تحرير الأرض، ومكافأة للقتلة والمجرمين ومن يقف خلفهم، والذي قد يفتح بابا جديدا للثارات والنزاعات العشائرية والطائفية.

قانون إعادة العقارات إلى أصحابها: يهدف هذا القانون إلى إعادة العقارات المصادرة من قبل النظام السابق إلى أصحابها الشرعيين، لا سيما في المناطق المتنازع عليها مثل كركوك، وقد لاقى القانون ترحيباً من المكون الكردي، وقد اعرب مسعود البرزاني عن شكره وامتنانه لمجلس النواب العراقي ورئيسه لإقرار هذا القانون، لكن الملفت للنظر ان الصفحة الرسمية لـ" اسرا..ئيل باللهجة العراقية" إعادة نشر رسالة البرزاني وقد عنونتها بـ

"يهود العراق يستبشرون خيرا بهذا الخبر" والذي قد يكون مؤشرا خطيرا لمحاولة ترطيب الأجواء او تطبيعها مع الكيان الإرهابي، من خلال اعطاء عقارات واراض لليهود بحجة ملكيتها لهم وبغطاء شرعي من هذا القانون، وهذا قد يحصل بعلم مجلس النواب العراقي او بغفلة منه!!! لذا أثار هذا القانون مخاوف لدى بعض المكونات الأخرى بشأن التغيير الديمغرافي المحتمل.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

أن تمرير هذه القوانين الثلاثة في "سلة واحدة"، وهو إجراء غير معتاد في البرلمان العراقي، مما أدى إلى اعتراضات من بعض النواب الذين عدّوا أن هذا التصويت غير قانوني، وعلى أثره قدم عدد منهم طعنا في دستورية الجلسة أمام المحكمة الاتحادية، مشيرين إلى عدم قانونية التصويت، إذ أشار المعترضون إلى أن تمرير القوانين الثلاثة في جلسة واحدة دون تحقيق النصاب القانوني المطلوب يُعد انتهاكاً للإجراءات البرلمانية والدستورية، فضلا عن الإقصاء وغياب الشفافية لان القرارات اتخذت بطريقة تُقصي أطرافاً مهمة من النقاش، مما يُعزز الانطباع بعدم تمثيل البرلمان لجميع مكونات الشعب العراقي.

هذا التطور يعكس التحديات المستمرة التي تواجه العملية التشريعية في العراق، حيث تتداخل الاعتبارات السياسية والطائفية مع الجهود المبذولة لتحقيق الإصلاحات القانونية الضرورية.

الآثار الاجتماعية للتصويت على سلة القوانين الثلاثة في العراق

بعد ردة الفعل الكبيرة والواسعة من مختلف أطياف الشعب العراقي على التصويت على سلة القوانين الثلاثة دفعة واحدة والتي ممكن أن تنعكس على تماسك البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي وتضر به؛ ويمكن أن تؤدي هذه الخطوة إلى:

- تعزيز الانقسامات: أدى التصويت على هذه القوانين وبشكل "محاصصاتي" العودة بالذاكرة الى التشظي المجتمعي والانقسام المكوناتي والمذهبي الذي عانى منه العراق خلال العقدين الماضيين والذي تحرر منه العراق نسبياً خلال السنوات الماضية وقد تعيد هذه الخطوة ما عاشه العراق بعد 2003.
- تزايد الاحتقان الشعبي: أثار قانون العفو العام، غضباً شعبياً واسعاً وعده كثير من العراقيين أنه يتيح الفرصة للفاسدين والمجرمين للإفلات من العقاب، وهو إضعاف جهود مكافحة الفساد، وأيضا تهديد الأمن العام للبلد، مما زاد من شعور المواطنين بالظلم وعدم المساواة أمام القانون.
- التغيير الديمغرافي: قانون إعادة العقارات إلى أصحابها أثار حفيظة بعض المكونات في المناطق المتنازع عليها، مثل كركوك، والذي قد يسهم بزيادة وتوسعة التغيير الديمغرافي فيها، وكذلك عُدّ اجحافاً بحقوق المكونات الأخرى، إذ رأى البعض أن القانون يفتقر إلى الشفافية والعدالة، إذ قد يتم استغلاله لصالح جهات معينة على حساب الآخرين ويسهم تغيير في التوازن الديمغرافي وزيادة التوترات العرقية.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

- زعزعة الثقة بالمؤسسات: طريقة تمرير القوانين أثارت شكوكاً كبيرة حول نزاهة العملية التشريعية، إذ عُدّ التصويت غير قانوني بحسب نواب، وزادت هذه الأحداث من حالة انعدام الثقة بالمؤسسات السياسية والقضائية لدى المواطنين.
- تراجع روح المصالحة الوطنية: بدلاً من توحيد المكونات العراقية، عززت طريقة طرح القوانين الثلاثة والتصويت عليها الشعور بالإقصاء والتمييز لدى كل طرف من الاطراف، إذ حصل كل مكون من المكونات الثلاثة الرئيسة على فائدة من قانون وضرر محتمل من القانونينِ الآخرينِ، مما قد يعيق جهود تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة ويزيد من الاستقطاب السياسي والاجتماعي والطائفي.

التداعيات المستقبلية:

قد تؤدي هذه القوانين إلى تزايد الاحتجاجات الشعبية وارتفاع وتيرة الصراعات الطائفية والعرقية، كما أنها قد تُضعف الاستقرار الاجتماعي، ما لم تُتخذ خطوات لإعادة النظر في هذه القوانين وإشراك مختلف مكونات المجتمع في صياغتها بطريقة عادلة وشاملة، ولابد لمجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية أخذ دورهما في معالجة الثغرات القانونية والتشريعية التي رافقت عملية التصويت والاقرار والتي قد تنعكس سلبا على الوحدة المجتمعية، والتآزر المجتمعي، وعلى المسار الديمقراطي ومجمل العمل السياسي في البلد.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة